تحليل مقارن لمسؤولية المحكمين في التحكيم المؤسسي والتحكيم الحر

تقديم الطالبة: عفراء المسمار

08.05.2025

الفهرس

صفحة العنوان 1

الفهرس 2

الاختصارات 3

المقدّمة 4

الباب الأوّل: مسؤولية المحكم في التحكيم المؤسسي..... 5

1-1- الفصل الأوّل: مسؤولية المحكم وحصانته وفقا للقواعد المؤسسية..... 5

1-2- الفصل الثّاني: المسؤولية المدنية والجنائية للمحكم 7

الباب الثّاني: مسؤولية المحكم في التحكيم الحر 10

1-1- الفصل الأوّل: مسؤولية المحكم في غياب الضمانات الممؤسسية.....10

1-2- الفصل الثّاني: التدخل القضائي، مشاكل التنفيذ، ومسؤولية المحكم..... 12

الخاتمة 15

المصادر والمراجع..... 16

الاختصارات

UAE	دولة الإمارات العربية المتحدة
U.S.	الولايات المتحدة الأميريكية
DIAC	مركز دبي للتحكيم الدولي
DIFC	مركز دبي المالي العالمي
ADCCAC	مركز أبوظبي للتوفيق والتحكيم التجاري
ADGM	سوق أبو ظبي العالمي
LCIA	محكمة لندن للتحكيم الدولي
ICC	غرفة التجارة الدولية
UNCITRAL	لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
AAA	الجمعية الأميريكية للتحكيم
IBA	نقابة المحامين الدولية

المقدمة

تطوّر التحكيم في دولة الإمارات ليصبح وسيلة موثوقة وفعّالة لحل النزاعات خارج نطاق المحاكم، حيث يوفّر بديلاً سريعاً ومرناً يستند إلى القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 2018[1]، والمستوحى من قانون الأونسيترال النموذجي[2]. يُعد المحكّمون العنصر الأساسي في نظام التحكيم، إذ تقع عليهم مسؤولية ضمان العدالة ونزاهة الإجراءات. ومع ذلك، قد يواجهون مساءلة شخصية في حال ارتكابهم أخطاء أو تصرفات غير مشروعة.

ويُثير هذا البحث تساؤلات حول حدود مسؤولية المحكّمين، والموازنة بين حمايتهم واستقلاليتهم من جهة، ومساءلتهم عن الإهمال أو السلوك الخاطئ من جهة أخرى. ينقسم البحث إلى فصلين: الأول يتناول مسؤولية المحكّمين في التحكيم المؤسسي، والثاني يبحث مسؤوليتهم في التحكيم الحر، مع التركيز على المخاطر المرتبطة بغياب الرقابة المؤسسية. ويعتمد البحث على المنهج الوصفي والمقارن لتحقيق أهدافه.

[1] قانون اتحادي رقم (6) لسنة 2018 بشأن التحكيم المعدل بمرسوم قانون اتحادي رقم (15) لسنة 2023

[2] قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي 1985

الباب الأول: مسؤولية المحكم في التحكيم المؤسسي

عدّ المحكّم عنصراً محورياً في نظام التحكيم، ويهدف هذا الفصل إلى تقديم لمحة عن التحكيم وطبيعته القانونية لتحديد مسؤولية المحكّم وإمكانية مساءلته أو تمتّعه بالحصانة، مع التركيز على مسؤوليته في التحكيم المؤسسي.

الفصل الأول: مسؤولية المحكم وحصانته وفقا للقواعد المؤسسية

يتناول هذا القسم المبادئ القانونية والأطر المؤسسية التي تحدد مسؤولية المحكّمين في دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى الصعيد الدولي، مع التركيز على أهمية وجود رقابة منظمة توفرها مؤسسات التحكيم.

الفقرة الأولى – القواعد المؤسسية محلياً

يشير التحكيم المؤسسي إلى التحكيم الذي يتم إدارته والإشراف عليه من قبل مؤسسة تحكيم معترف بها، حيث تعمل كل مؤسسة وفقاً لمجموعة خاصة من القواعد واللوائح، مما يوفر إطاراً منظماً يحدد كيفية سير إجراءات التحكيم.

هذا الإشراف المؤسسي يقلّل من فرص حدوث مخالفات إجرائية قد تؤدي إلى الطعن في الحكم أو بطلانه، كما يحمي المحكّمين من التعرّض للمساءلة الشخصية. بالإضافة إلى ذلك، تمنح معظم القواعد المؤسسية حصانة للمحكّمين عن الأفعال التي قاموا بها بحسن نية وضمن نطاق القواعد المعتمدة.

يُعد DIAC[3] أحد أبرز مراكز التحكيم في دولة الإمارات، ويعمل بموجب قواعد التحكيم الصادرة عام 2022. ورغم أن المادة 41 تنص على استبعاد مسؤولية المحكمين عن الأفعال أو الامتناعات المتعلقة بتحكيم يخضع لقواعد DIFC، إلا أن الحماية ليست مطلقة،[4] إذ فسّرت محاكم دبي هذا الاستبعاد على أنه لا يشمل الإهمال الجسيم أو السلوك المتعمد، مما يفتح الباب للمسائلة.

---

[3] قواعد تحكيم مركز دبي للتحكيم الدولي 2022

[4] قواعد تحكيم مركز دبي للتحكيم 2022، المادة 41

أما التحكيم المُنعقد في DIFC، فهو يُدار حالياً بموجب قانون التحكيم رقم 1 لسنة 2008[5]، المعدل بموجب قانون رقم 1 لسنة 2013، وذلك بعد حل مركز DIFC–LCIA. تنص المادة 18 من قانون التحكيم في DIFC على وجوب إفصاح المحكّم عن أي ظروف قد تُثير شكوكاً بشأن حياده أو استقلاليته[6]. كما توفّر المادة 22 حماية للمحكّمين من المسؤولية عن أي فعل أو امتناع يتعلّق بالتحكيم، ما لم يكن الضرر ناتجاً عن تصرف متعمد وواعٍ بالأذى[7].

وفي إمارة أبوظبي، يتخصص ADCCAC أيضاً في النزاعات التجارية، ويعمل بموجب قواعد التحكيم الصادرة عام 2013[8]. تنص المادة 10 من هذه القواعد على ضرورة أن يقدّم المحكّم قبولاً كتابياً بالتعيين، وأن يُفصح عن أي وقائع قد تؤثر على حياده أو استقلاليته.[9] كما تُشير المادة 32 إلى استبعاد مسؤولية هيئة التحكيم تجاه أي من الأطراف عن أي تصرف أو إجراء تم اتخاذه أو نشأ بحسن نية أثناء التحكيم.[10]

سوق ADGM، على غرار DIFC، لا يُعد مؤسسة تحكيمية بحد ذاته، بل يُعتبر مقرًا قانونيًا يمكن إجراء التحكيم فيه وفقًا للوائح التحكيم الصادرة عن سوق أبوظبي العالمي لعام 2015[11]. وتحتوي هذه اللوائح على أحكام مشابهة لتلك التي تنص عليها القواعد المذكورة أعلاه؛ حيث تنص المادة 20 على ضرورة إفصاح المحكّم عن أي ظروف من شأنها إثارة الشكوك بشأن حياده أو استقلاليته[12]، بينما تنص المادة 24 على استبعاد مسؤولية المحكّم عن أي فعل أو امتناع يتعلق بالتحكيم، ما لم يثبت أنه تسبّب في ضرر نتيجة سلوك متعمّد وواعٍ بالأذى[13].

الفقرة الثانية – أنواع الحصانة

يحظى المحكّمون في معظم الأنظمة القانونية بدرجات مختلفة من الحصانة التحكيمية. وتنقسم الحصانة إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

---

[5] قواعد تحكيم مركز دبي المالي العالمي رقم (1) لسنة 2008، المعدل بقانون (1) لسنة 2013
[6] قواعد تحكيم مركز دبي المالي العالمي، المادة 18
[7] قواعد تحكيم مركز دبي المالي العالمي، المادة 22
[8] قواعد التحكيم لمركز أبو ظبي للتوفيق والتحكيم التجاري لسنة 2013
[9] قواعد التحكيم لمركز أبو ظبي للتوفيق والتحكيم التجاري لسنة 2013، المادة 10
[10] قواعد التحكيم لمركز أبو ظبي للتوفيق والتحكيم التجاري لسنة 2013، المادة 32
[11] قواعد سوق أبو ظبي العالمي للتحكيم لسنة 2015
[12] قواعد سوق أبو ظبي العالمي للتحكيم لسنة 2015، المادة 20
[13] قواعد سوق أبو ظبي العالمي للتحكيم لسنة 2015، المادة 24

1. الحصانة المطلقة (Absolute Immunity):

تستند إلى مبدأ عدم مساءلة المحكّمين أو القضاة عن أي أفعال ضارّة ارتكبوها أثناء قيامهم بوظائفهم القضائية أو التحكيمية، حتى لو كانت تلك الأفعال خاطئة أو تعسفية أو غير منتظمة. الولايات المتحدة تتبنى مفهوم الحصانة المطلقة.

2. الحصانة النسبية للمحكّمين (Relative Immunity)

الحصانة النسبية هي مبدأ قانوني يمنح الحماية للمسؤولين الحكوميين من المقاضاة وتحميلهم المسؤولية، طالما أنهم لم ينتهكوا قاعدة قانونية ثابتة ومعروفة سابقاً. وتهدف هذه الحصانة إلى تحقيق توازن بين محاسبة المسؤولين عندما يُسيئون استخدام سلطاتهم، وبين حمايتهم من المضايقات والعبء القانوني عندما يمارسون مهامهم بشكل مشروع.

3. الحصانة العقدية (Contractual Immunity)

أما الحصانة العقدية، فهي تستند إلى اتفاق تعاقدي صريح يُعفي المحكّم أو المؤسسة التحكيمية من أية مسؤولية قانونية. وتُبنى هذه الحصانة على وجود علاقة تعاقدية بين المحكّم والأطراف، تتضمن عادة بنودًا تُقيّد أو تستثني مسؤولية المحكّم، مع استثناءات تتعلق بالأفعال غير القانونية أو التي تتم بسوء نية أو إهمال جسيم أو سلوك غير مهني.

في كل من الإمارات والمملكة المتحدة وفرنسا، توفّر مؤسسات التحكيم مزيجاً من الحصانة النسبية والعقدية. فهي عقدية من حيث أن اتفاق الأطراف على التحكيم وفقاً لقواعد المؤسسة يمنح الحماية للمحكّمين من المسؤولية، ونسبية من حيث أن هذه الحماية ليست مطلقة ويمكن تجاوزها بموجب القوانين الإلزامية المطبّقة في مقر التحكيم.

في دولة الإمارات، كما ذُكر سابقاً، فإن معظم مؤسسات التحكيم تنص صراحةً على الحصانة النسبية، بحيث تمنع الدعاوى الكيدية ضد المحكّمين، لكنها في الوقت ذاته تسمح بمساءلتهم إذا ثبت وجود خطأ جسيم أو سلوك متعمد يخل بالحياد أو الأمانة.

الفصل الثاني: المسؤولية المدنية والجنائية للمحكم

فيما يتعلق بالمسؤولية المدنية للمحكّمين، ومن أجل تحليل إمكانية تحميل المحكّم مسؤولية مدنية أو جنائية من عدمها، لا بد أولاً من تقديم تعريف واضح للمحكّم. من الناحية اللغوية، "المحكّم" هو القاضي أو الشخص الذي يفصل في النزاع. أما من الناحية القانونية، فالمحكّم هو "الشخص المكلّف بالفصل في نزاع أُحيل إلى التحكيم."

الفقرة الأولى – تعريف المحكّم

لم يقدّم المشرّع الإماراتي، تعريفاً صريحاً للمحكّم، بل ركّز على تنظيم إجراءات التحكيم والقواعد التي تحكمه. وبالرغم من وجود بعض الاختلافات الطفيفة في الصياغات بين مختلف التعاريف، إلا أن جميعها تشير إلى مفاهيم متشابهة، وهي أن المحكّم طرف ثالث محايد، يُكلّف بحلّ نزاع معيّن، ويكون قراره ملزماً للطرفين.

تُعرّف المسؤولية المدنية في قانون المعاملات المدنية الإماراتي رقم 5 لسنة 1985[14]، بأنها الالتزام القانوني الواقع على الشخص لتعويض الضرر أو الأذى الذي تسبّب به للغير، سواء كان ذلك ناتجاً عن عقد (مسؤولية عقدية) أو عن فعل ضار خارج إطار العقد (مسؤولية تقصيرية).

وينصّ القانون على أن "كل ضرر يصيب الغير يلزم من أحدثه بالتعويض"[15]. وبالتالي، تقوم المسؤولية المدنية على ثلاثة أركان رئيسية: الخطأ، الضرر، والعلاقة السببية.

ومع أن مبادئ المسؤولية المدنية قد وُضعت منذ زمن بعيد، إلا أن هناك إشكاليات ظهرت بشأن مدى مسؤولية المحكّمين عن الأفعال التي يرتكبونها أثناء أدائهم لمهامهم. فلم يكن تحميل المحكّمين المسؤولية أمراً مقبولاً بالإجماع، نظراً لطبيعة التحكيم.

وقد امتنعت أغلب التشريعات حول العالم عن تقديم تنظيم تفصيلي لمسؤولية المحكّمين، ما أدى إلى انقسام الآراء إلى اتجاهين رئيسيين:

اتجاه يدعو إلى منح المحكّم حصانة مطلقة، أي إعفاؤه من المسؤولية الشخصية.

---

[14] قانون المعاملات المدنية رقم (5) لسنة 1985

[15] قانون المعاملات المدنية رقم (5) لسنة 1985، المادة 282

اتجاه آخر يرى ضرورة مساءلة المحكّم عن الأفعال الخاطئة التي يرتكبها أثناء أداء مهامه.

الاتجاه الأول يُبرَّر بالقول إن السماح لأي من الأطراف بمقاضاة المحكّم يُعد بمثابة وسيلة غير مباشرة للطعن في الحكم ورفع النزاع مجدداً أمام القضاء، مما يُقوّض إحدى أهم خصائص التحكيم، وهي النهائية.

وفي المقابل، الاتجاه الآخر يدعو إلى ضرورة مساءلة المحكّمين عن أي أفعال خاطئة يرتكبونها أثناء تأدية مهامهم. ويستند هذا الاتجاه إلى آراء فقهية ترى أن مهنة التحكيم تدرّ عوائد مالية كبيرة، وبالتالي يجب أن يتحمّل المحكّم تبعات أفعاله.

الفقرة الثانية – أساس المسؤولية المدنية والجنائية للمحكّم

في دولة الإمارات العربية المتحدة، تستند مسؤولية المحكّمين بشكل أساسي إلى السوابق القضائية الصادرة عن المحاكم، إذ إن القانون الاتحادي رقم 6 لسنة 2018 بشأن التحكيم لم يُفصّل في مسألة المسؤولية المدنية للمحكّمين.

ومن السوابق القضائية البارزة في هذا المجال، حكم محكمة التمييز بدبي في القضية رقم 484 لسنة 2017، والذي نصّ على أن المحكّمين في دولة الإمارات لا يتحملون المسؤولية المدنية إلا في حالات الإخلال الجسيم مثل الغش، أو التواطؤ، أو الأفعال المتعمدة، وليس عن الأخطاء العادية[16].

ذلك يدعم مبدأ حصانة المحكّم، الذي يقوم على أن المحكّم يجب أن يتمكن من إصدار قراراته دون خوف من المساءلة من قبل الأطراف الخاسرة. إلا أنه من المهم التنويه بأن هذه الحماية ليست مطلقة.

أما فيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية في دولة الإمارات، تم إلغاء مسؤولية المحكمين الجنائية من المادة 257 من قانون العقوبات الإماراتي.

وبناءً على ما تقدّم، يتّضح أن القواعد المؤسسية تُنظّم الجانب الإجرائي من التحكيم، لكنها تعمل ضمن الإطار الأوسع الذي يضعه قانون التحكيم الاتحادي في دولة الإمارات أو القوانين الوطنية الأخرى حسب الدولة، مما يضمن التزام المحكّمين بمبادئ الحياد، والاستقلال، والإجراءات العادلة أثناء نظر النزاع.

[16] محكمة التمييز دبي، القضية رقم 2017/484

الباب الثاني: مسؤولية المحكّمين في التحكيم الحر

يُعد التحكيم الحر، على خلاف التحكيم المؤسسي، من أنواع التحكيم التي تُجرى دون إشراف أو إدارة من مؤسسات تحكيمية. تُدار الإجراءات دون رقابة إدارية أو قواعد تحكيم مسبقة أو مؤسسة منظمة. وبالتالي، يتعيّن على الأطراف تحديد جميع الجوانب المتعلقة بالتحكيم بأنفسهم، مثل تعيين المحكّمين، القانون الواجب التطبيق، والإجراءات المنظمة للتحكيم.

وسيتناول هذا الفصل مسؤولية المحكّمين في التحكيم الحر، نظراً للاختلاف الكبير في الإجراءات مقارنة بالتحكيم المؤسسي.

الفصل الأول: مسؤولية المحكّمين في غياب الضمانات المؤسسية

تحلل هذه الفقرة المخاطر القانونية الناتجة عن غياب الرقابة المؤسسية في التحكيم الحر، وهو ما يعرّض المحكّمين للمساءلة القانونية والتحديات المحتملة

الفقرة الأولى – المخاطر الإجرائية

تُعد التفرقة بين التحكيم الحر والتحكيم المؤسسي ضرورية بسبب الاختلاف الكبير في القواعد والإجراءات والرقابة المؤسسية في كل منهما. ففي التحكيم الحر، وبعد نشوء النزاع، يمكن للأطراف التفاوض على مجموعة قواعد خاصة بهم تتناسب مع احتياجاتهم، أو تبني قواعد قائمة مثل قواعد الأونسيترال للتحكيم[17].

وقد يلجأ الأطراف أيضاً إلى استخدام قواعد مؤسساتية مثل قواعد تحكيم DIAC،[18] أو تضمين أحكام إجرائية مستمدة من قانون التحكيم الاتحادي رقم 6 لسنة 2018[19]، أو تبني بند تحكيم من عقد آخر. مما يدل على أن التحكيم الحر معترف به في دولة الإمارات.

غير أن غياب الرقابة المؤسسية يعني أيضاً غياب الحماية القانونية للمحكّمين. ففي حين أن التحكيم المؤسسي يتضمن قواعد تمنح المحكّمين حصانة من المطالبات المدنية (ما لم تكن هناك إساءة جسيمة أو

---

[17] قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي 1985

[18] قواعد تحكيم مركز دبي للتحكيم الدولي 2022

[19] قانون اتحادي رقم (6) لسنة 2018 بشأن التحكيم المعدل بمرسوم قانون اتحادي رقم (15) لسنة 2023

إهمال فادح)، فإن التحكيم الحر لا يوفر مثل هذه الضمانات. ولا توجد جهة إدارية لمعالجة النزاعات أو ضمان كفاءة الإجراءات أو حماية المحكّمين من المساءلة.

ويؤدي هذا إلى زيادة تعرّض المحكّمين للمطالبات القانونية والدعاوى من قبل الأطراف غير الراضية عن النتائج. ففي ظل غياب الحماية المؤسسية، تقع عبء المسؤولية بالكامل على عاتق المحكّم.

كما أن وضع القواعد الإجرائية من الصفر، أو تبني قواعد مؤسساتية دون رقابة مؤسسية، يتطلب وقتاً وجهداً وتكاليف مرتفعة، دون ضمان أن تعالج هذه القواعد جميع الإشكاليات المحتملة. وإذا لم يتم الاتفاق مسبقاً على الشروط الإجرائية، فقد لا يتعاون الأطراف بعد نشوء النزاع، مما يدفع المحكّم لممارسة سلطات تقديرية واسعة، وقد يؤدي ذلك إلى تجاوزه لحدود ولايته.

وإذا قرر الأطراف تبنّي قواعد صادرة عن مؤسسة تحكيمية، فعليهم تعديلها بعناية أو استثناء بعض بنودها، لأن بعضها يتطلب إدارة مباشرة من المؤسسة، مثل تعيين المحكّمين. وإغفال ذلك قد يؤدي إلى حالة من الغموض أو إنشاء إجراءات مؤسسية غير مقصودة.

وفي ظل غياب الضمانات المؤسسية، تخضع الإجراءات لتدقيق أكثر من قبل المحاكم الوطنية في حال طُعن بالحكم لوجود مخالفات إجرائية أو انحياز أو سوء إدارة. وإذا لجأ الأطراف إلى القضاء ووجدت المحكمة تقصيرا من المحكم أو عدم تعاون من الأطراف، فان تكاليف التقاضي قد تلغي ميزة انخفاض تكاليف التحكيم.

ولذلك، فإن حرية الأطراف في اختيار الإجراءات يجب أن تُقابل بمسؤولية كبيرة لإدارة العملية وضمان العدالة وحل النزاع وفق القواعد. ولسوء الحظ، فإن احتمالية وجود تناقضات إجرائية تبقى عالية، مما يفتح المجال للطعن والمطالبات.

ويجب على المحكّمين أن يكونوا حذرين في الحفاظ على الحياد، الالتزام بالمواعيد، وضمان سير الإجراءات بسلاسة. كما أن عدم وجود آلية واضحة لاستبدال المحكّم المنسحب قد يؤدي إلى تأخير وتعطيل الإجراءات. وقد يُحمّل المحكّم الذي ينسحب دون سبب وجيه المسؤولية عن الأضرار المالية الناتجة.

تلعب المحاكم الإماراتية دوراً في التحكيم الحر، كالمساعدة في تعيين المحكّمين في حال تعذر اتفاق الأطراف[20]، إصدار تدابير وقتية[21]، والمساعدة في تنفيذ أو إبطال الأحكام[22]. وإذا كان مقر التحكيم في الإمارات، تُطبّق أحكام قانون التحكيم الاتحادي تلقائياً ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك.

الفقرة الثانية – الآثار العملية

في فرنسا، قد يُسأل المحكّم عن الإخلالات الجسيمة مثل التأخير أو عدم الإفصاح عن تعارض المصالح، كما تم تأكيده في قضية السيد Y ضد جان فرانسوا X.[23] وقد أكدت هذه القضية أن المحكّمين يمكن أن يُحمّلوا المسؤولية إذا تسببت أفعالهم في ضرر للطرف المتضرر.

ويؤكد غياب الضمانات المؤسسية على زيادة تعرّض المحكّم للمساءلة، إذ يتحمّل وحده مسؤولية الحفاظ على النزاهة الإجرائية، وتجنّب أي تحيّز ظاهر أو فعلي، مما يتطلب قواعد واضحة، واستقلالية، وشفافية.

الفصل الثاني: لتدخل القضائي، مشاكل التنفيذ، ومسؤولية المحكّم

تتناول هذه الفقرة دور المحاكم الوطنية في التحكيم الحر، لا سيّما في دولة الإمارات العربية المتحدة، وكيف أن هذا التدخل قد يعرّض المحكّمين للمساءلة. فبخلاف التحكيم المؤسسي، يُعدّ التحكيم الحر أكثر عرضة للإخفاقات الإجرائية، مما يجعل تدخل المحاكم الوطنية أمراً شائعاً.

الفقرة الأولى – دور المحاكم الإماراتية في التحكيم الحر

للمحاكم الإماراتية دوراً محورياً لضمان سير الإجراءات وصحة الأحكام. ووفقاً للقانون الاتحادي للتحكيم[24]، يمكن للمحاكم:

- تعيين المحكّمين في حال فشل الأطراف في ذلك[25]. وإذا تصرّف المحكّم المعيّن من المحكمة بانحياز أو إهمال، فقد يُحمّل المسؤولية، خاصة في غياب الحماية المؤسسية.

---

[20] القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2018 بشأن التحكيم، المادة 11(5)
[21] القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2018 بشأن التحكيم، المادة 18(2)، و 21
[22] القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2018 بشأن التحكيم، المادة 53 و55
[23] محكمة النقض الفرنسية، القرار رقم 15 – 16909، لعام 2017
[24] القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2018 بشأن التحكيم
[25] القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2018 بشأن التحكيم، المادة 11 (5)

- إصدار أوامر وقتية لحماية الحقوق، سواء بطلب من الأطراف أو مباشرة من المحكمة[26]. وإذا تبيّن أن المحكّم تجاوز صلاحياته أو تصرف بسوء نية، فقد يُطعن في الحكم وتُرفع دعوى ضده.
- الطعن المباشر في المحكّمين غير الشرعيين. وفي التحكيم الحر، تُحال هذه التحديات مباشرة للمحكمة التي تملك سلطة إبطال الحكم أو تحميل المحكّم المسؤولية عند الإخلال بالحياد أو عدم الإفصاح عن تضارب مصالح.
- قبول طلبات إبطال أو تنفيذ الأحكام[27]. وإذا أبطلت المحكمة الحكم بسبب خطأ المحكّم، فإن احتمالية مساءلته تصبح قائمة، خصوصاً في حال وجود إهمال جسيم أو سوء نية.
- إبطال الأحكام بموجب المادة 53(أ)[28] إذا لم تُصدر كتابياً أو لم تُذكر فيها معلومات إلزامية. وفي التحكيم الحر، تقع هذه المسؤولية بالكامل على المحكّم، مما يزيد من تعرّضه للمساءلة.

الفقرة الثانية – تحديات التنفيذ

بموجب المادة 55[29]، يُمكن للمحاكم تأكيد وتنفيذ الأحكام. وتُعتبر جميع أحكام التحكيم ملزمة إذا استوفت الشروط الشكلية والإجرائية. ولكن إذا خالفت الحكم أسباب الإبطال المنصوص عليها في المادة 53[30] مثل الخروقات الإجرائية أو تجاوز الصلاحيات، فقد ترفض المحكمة التنفيذ.

وينصّ نص المادة 53[31] على أن: "على الطرف الذي يطلب إبطال الحكم أن يثبت... بطلان اتفاق التحكيم، انعدام الأهلية، عدم الإخطار، أو مخالفة المتطلبات الشكلية..."

وبالتالي، قد يُسأل المحكّم مدنياً إذا ثبت أن أحد الأطراف تضرر نتيجة أخطاء إجرائية ارتكبها، خصوصاً إذا كانت تلك الأخطاء متعمّدة.

كما أن غياب أي ميثاق سلوك مهني للمحكّمين في التحكيم الحر، مثل مبادئ الـ IBA بشأن تضارب المصالح[32]، يزيد من هذا التعرض، على عكس التحكيم المؤسسي الذي ينظم ذلك.

---

[26] القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2018 بشأن التحكيم، المادة 21 و 18(2)
[27] القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2018 بشأن التحكيم، المادة 53 و 55
[28] القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2018 بشأن التحكيم، المادة 53 (أ)
[29] القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2018 بشأن التحكيم، المادة 55
[30] القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2018 بشأن التحكيم، المادة 53
[31] القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2018 بشأن التحكيم، المادة 53
[32] المبادئ التوجيهية للنقابة الدولية للمحامين حول تضارب المصالح في التحكيم الدولي 2014

وبالرغم من أن قانون التحكيم الإماراتي يعترف بالتحكيم الحر ويدعمه، إلا أن غياب الضمانات المؤسسية يجعل من تدخل القضاء أمراً ضرورياً، خصوصاً في مراحل التعيين، والتدابير الوقتية، والتنفيذ. لذلك، يجب على الأطراف الالتزام بالدقة في صياغة بنود التحكيم والإجراءات لضمان نجاح التحكيم الحر في الإمارات.

الخاتمة:

ظهرت بعض التحديات، وأبرزها غياب التوحيد في المصادر القانونية التي تتناول مسؤولية المحكّمين في التحكيم الحر، مما تطلّب هذا الأمر بحثاً موسّعاً في مصادر متعددة، من قوانين وطنية وقواعد مؤسسية.

ويخلص البحث إلى أن التحكيم المؤسسي يوفّر حماية نسبية للمحكّمين، في حين يعرّضهم التحكيم الحر لمخاطر أكبر نتيجة غياب الرقابة. وتُبرز أهمية اعتماد الأطراف لإطار إجرائي منظم في التحكيم الحر، لحماية المحكّمين دون إعفائهم كلياً من المساءلة.

المصادر والمراجع:

- Jus Mundi. (n.d.). Arbitrator responsibility. https://jusmundi.com/en/document/publication/en-arbitrator-responsibility

Source type: Electronic article

- Mullerat, R. (2006, September 21). The liability of arbitrators: A survey of current practice. International Bar Association. https://www.josemigueljudice-arbitration.com/xms/files/02_TEXTOS_ARBITRAGEM/01_Doutrina_ScolarsTexts/arbitrators__impartiality_and_independence/mullerat_ilability_arbs.pdf

Source type: Electronic article (PDF)

- Born, G. B. (n.d.). The UNCITRAL Arbitration Rules and their use in ad hoc arbitration. In International Commercial Arbitration (Chapter 4). Cambridge University Press. https://www.cambridge.org/core/books/abs/international-commercial-arbitration/uncitral-arbitration-rules-and-their-use-in-ad-hoc-arbitration/FE158DDCE9AF9883D2D6EB35B0FFD859

Source type: Book chapter (online)

- HFW. (2018, December 20). Article 257 of the UAE Penal Code repealed: A welcome change in the UAE's arbitration landscape. https://www.hfw.com/insights/article-257-of-the-uae-penal-code-repealed-dec-2018/

Source type: Electronic article

- White & Case LLP. (2018, March 2). Civil liability of arbitrators in the UAE – An update. Lexology. https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=5ebb50f5-e483-4b33-8569-6e9fb5aee92c

Source type: Electronic article

- LexisNexis. (n.d.). Institutional arbitration: An introduction to the key features of institutional arbitration. https://www.lexisnexis.co.uk/legal/guidance/institutional-arbitration-an-introduction-to-the-key-features-of-institutional-arbitration

Source type: Electronic article

- Legal 500. (n.d.). Al Tamimi & Company > United Arab Emirates | International capabilities. https://www.legal500.com/firms/13881-al-tamimi-company/c-united-arab-emirates/international-capabilities

Source type: Website (directory entry)

- Arbitration.ru. (n.d.). French case law on arbitration: In-depth review. https://journal.arbitration.ru/reviews/french-case-law-on-arbitration-in-depth-review-/

Source type: Electronic article

- Moore, G., Ugalde Revilla, P., & Dubot, L. (2022, April 7). Dubai International Arbitration Centre (DIAC) issues long-awaited revised arbitration rules. Mayer Brown. https://www.mayerbrown.com/en/insights/publications/2022/04/diac-issues-long-awaited-revised-arbitration-rules

Source type: Electronic article

- Horizons & Co. (2025, January 22). An overview of the most significant and interesting decisions from across the UAE in 2024. https://www.horizlaw.ae/insights/an-overview-of-the-most-significant-and-interesting-decisions-from-across-the-uae-in-2024

Source type: Electronic article

- Kluwer Arbitration Blog. (2018, July 18). Acting as arbitrator: A risky business? https://arbitrationblog.kluwerarbitration.com/2018/07/18/acting-arbitrator-become-risky-business/

Source type: Blog article

- Arab, H., & Al Houti, D. (2018, July 31). A high threshold for suing arbitrators in UAE. Al Tamimi & Company. https://www.tamimi.com/law-update-articles/a-high-threshold-for-suing-arbitrators-in-uae/

Source type: Electronic article